J. Product. & Dev., 26(2):189-212(2021)

هيكل الناتج المحلي للاقتصاد الكويتي

فهد نهار ناصر سريع - إبراهيم يوسف إسماعيل

قسم الإقتصاد والإرشاد الزراعى – كلية التكنولوجيا والتنمية- جامعة الزقازيق- مصر

ملخص البحث

يتكون هيكل الناتج المحلي للاقتصاد الكويتي من نحو 59% من قطاع النفط خلال فترة الدراسة 2006 – 2019 حيث ارتفعت القيمة المضافة للناتج المحلي من نحو29.6 مليون د.ك فى عام 1995 إلى نحو 39.4 مليون د.ك وبزيادة قدرها نحو 7.8 مليون د.ك وبنسبة زيادة قدرها 26.4% وبمعدل نمو سنوي 20% وباقي قطاعات الاقتصاد القومي غير النفطية تساهم بنحو 40% من الناتج المحلي مما يجعل الاقتصاد الكويتي عرضة لعدم الاستقرار والتقلبات.

التوصية: من نتائج البحث يمكن التوصية بإتباع دولة الكويت سياسات متنوعة للتنمية الإقتصادية لتشجيع الإنتاج المعتمد على الإبتكار، وقيام التخطيط بالتركيز على القطاعات التى لم يعد لها نشاط بالرجوع لأخذ دورها فى عجلة التنمية.

الكلمات الافتتاحية: هيكل الناتج المحلي -الاقتصاد الكويتي

مقدمة البحث:

سعت الحكومة الكويتية لدعم القطاع الصناعي منذ وقت مبكر، انطلاقاً من سياسة تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني وإحلال بعض الواردات من المنتجات الغذائية ومواد البناء. وإيماناً منها بأهمية الصناعة فى التنمية الاقتصادية، نالت الصناعة فى الكويت دعم وتشجيع الحكومة المتمثل فى تجهيز وإعداد الأراضي بالبنية التحتية المطلوبة للنشاط الصناعي. كما تم توفير ودعم الخدمات الضرورية مثل الكهرباء والماء والغاز

وإيجار الأراضي بأسعار تشجيعية للمستثمرين، كما أنشأت الحكومة البنك الصناعي الكويتي لتوفير الاستشارات الصناعية والقروض الميسرة لتمويل المصانع.

مشكلة البحث: عدم إتباع دولة الكويت سياسات متنوعة للتنمية الإقتصادية لتشجيع الإنتاج المعتمد على الإبتكار.

أهداف البحث:

قيام التخطيط بالتركيز على القطاعات التى لم يعد لها نشاط بالرجوع لأخذ دورها فى عجلة التنمية وزيادة مساهمة القطاعات غير النفطية مثل الزراعة والصناعات التحويلية وقطاع المال والتجارة والبنوك والصحة بنسبة أكبر من المساهمة الحالية ومن خلال التغلب على المشاكل والتحديات التى تواجه المشروع وأيضاً توجيه الاستثمارات وتنفيذ المشروعات فى القطاعات غير النفطية لزيادة مساهمتها فى الإنتاج والقيمة المضافة وتسريع الأداء وتحسين الإنتاجية وتشغيل العمالة.

نتائج البحث:

تطور القيمة المضافة للناتج المحلي خلال الفترة 2006 – 2019:

يوضح الجدول رقم (1) الناتج المحلي ومصادره خلال الفترة 2006 -2019 حيث يتبين أن القيمة المضافة للناتج المحلي ارتفعت من نحو 29.6 مليون د.ك في عام 1995 إلى نحو 39.4 مليون د.ك وبزيادة قدرها نحو 7.8 مليون د.ك وبنسبة زيادة قدرها 26.4% وبمعدل نمو سنوي قدره 2% وبدراسة معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور قيمة الناتج المحلي خلال الفترة 2006 – 2019 تبين أنها تزيد بمعدل سنوي معنوي قدره 0.635 مليون د.ك وشكل تلك العلاقة هي:

جدول رقم (1): قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2006 – 2019
(مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	القيمة المضافة	
		المنتجات النفطية	غير النفطية
2006	29573	17374	12024
2007	31841	14313	13560
2008	39787	23608	14621
2009	31500	14186	17088
2010	34396	18407	17516
2011	44323	26896	18965
2012	38667	24871	19300
2013	39144	24676	20444
2014	39307	29224	21087
2015	40033	15713	21166
2016	40943	24041	21590
2017	39769	23181	22295
2018	39263	23429	22352
2019	39425	20883	22566
الإجمالي	**528971**	**311802**	**227169**
المتوسط	**37784**	**21.557**	**16226**

المصدر : الكويت، الادارة المركزية للإحصاء، سجلات الإحصاء.

$$\hat{ص}_{هـ} = 32.942 + 0.635\ س_{هـ}$$

$$(1)\quad 000 \qquad {}^{*}(2.83) \qquad {}^{**}(17.284)$$

$$ر = 0.63 \qquad \bar{ر}^{2} = 0.35 \qquad ف = 8.06^{*}$$

وبدراسة القيمة المضافة للناتج المحلي من قطاع النفط خلال فترة الدراسة 2006 – 2019 يتبين أن قيمة قطاع النفط ارتفعت مساهمته فى الناتج المحلي من نحو 17.3 مليون د.ك فى عام 2006 تمثل 58.4% من الناتج المحلي ارتفعت إلى نحو 29.2 مليون د.ك عام 2014 وهى أعلى قيمة تمثل نحو 74.3% من الناتج المحلي وهى أعلى قيمة لقطاع

النفط خلال فترة الدراسة تراجعت إلى نحو 20.9 مليون د.ك عام 2019 تمثل نحو 57.4% من الناتج المحلي.

وبمتوسط سنوي قدره 21.6 مليون د.ك وبنسبة 57.1% من الناتج المحلي خلال تلك الفترة. ويرجع التقلبات فى مساهمة النفط إلى السوق العالمي الذى يتحكم فى أسعار النفط وكميات النفط المخصصة لكل دولة (من مجموعة الأوبك).

وبدراسة الاتجاه الزمنى العام لتطور القيمة المضافة من النفط فى الانتاج المحلي تبين أن العلاقة هى:

$$\hat{ص}_{هـ} = 23.170 + 0.033\ س_{هـ}$$

$$(2)\ 000 \qquad (0.071) \qquad {}^{**}(5.923)$$

حيث ر = 0.2 $\quad \bar{ر}^2 = 0.8$ $\quad$ ف = 0.05

حيث تزيد القيمة المضافة من النفط في الناتج المحلي بمعدل سنوي غير معنوي قدره 0.033 مليون د.ك وهو يمثل نحو 0.15% من المتوسط السنوي للقيمة المضافة من النفط في الناتج المحلي وهي قيمة متدنية خلال فترة الدراسة.

وبدراسة القيمة المضافة للناتج المحلي من القطاعات غير النفطية تبين أنها ارتفعت من نحو 12.0 مليون د.ك عام 2006 تمثل 40.5% من الناتج المحلي إلي نحو 22.6مليون د.ك عام 2019 تمثل نحو 58.4% من الناتج المحلي وبزيادة قدرها 10.6 مليون د.ك وبنسبة زيادة قدرها 88.3% .

ويلاحظ من الجدول أن قيمة المنتجات النفطية في الناتج المحلي تتباين من سنة لأخرى ولا تأخذ اتجاه واحد بل أخذت اتجاه متناقص ثم تتزايد ثم تتناقص من عام 2008 حتى 2010 ثم تزايدت ثم تناقصت ثم ثبتت لمدة عامين ثم ارتفعت عامين ثم تناقصت ثم زادت سنة ثم تناقصت وكل ذلك بسبب أن النفط يعتمد على أسعار السوق العالمي وأسواق النفط ومجموعات الدول داخل الأوبك وموقف الدول خارج الأوبك والتى يقارب انتاجها نحو

60% من النفط العالمي وتتحكم في أسعاره وفى الكميات المعروضة مما يجعل الاعتماد على النفط في الناتج المحلي عرضه للتقلبات والتغيرات في السوق العالمي.

بينما تلاحظ أن قيمة القطاعات غير النفطية أخذت اتجاهاً واحد هو الزيادة خلال فترة الدراسة حتى نهايتها. وأن قيمة المنتجات غير النفطية كمتوسط لفترة الدراسة بلغت 16.2 مليون د.ك وبنسبة 42.9 % من الناتج المحلي.

وبدراسة معادلة الاتجاه الزمني العام للقيمة المضافة من القطاعات غير النفطية خلال فترة الدراسة 2006 – 2019 تبين أنها تأخذ العلاقة الشكل التالي:

$$\hat{ص}_{هـ} = 12.831 + 0.801\ س_{هـ}$$

$$(23.085)^{**} \quad (12.266)^{**} \quad 000 \quad (3)$$

حيث :

$\hat{ص}$ القيمة المضافة من القطاعات غير النفطية

س الفترة الزمنية من 2006 – 2019

هـ 1 ، 2، ... 14

ر = 0.95 $\quad \bar{ر}^2$ = 0.98 $\quad$ ف = 150.45^{**}

حيث تبين زيادة القيمة المضافة من القطاعات غير النفطية بمعدل سنوي معنوي نحو 0.8001 مليون د.ك يمثل 4.9% من المتوسط السنوي لقيمة القطاعات غير النفطية.

وبمقارنة معدل زيادة كل من النفط والقطاعات غير النفطية تبين أن معدل زيادة القيمة المضافة من القطاعات غير النفطية تعادل نحو 24.3 قيمة النفط المضافة سنوياً.

وبدراسة العلاقة الزمنية بين القيمة المضافة من القطاع النفطي والناتج المحلي خلال فترة الدراسة 2006 – 2019 تبين أنها تأخذ العلاقة الشكل التالية:

$$\hat{ص}_{هـ} = 36.729 + 0.42\ س_{هـ}$$

$$(8.340)^{*} \quad (0.230) \quad 000 \quad (4)$$

ر = 0.55 ر^2 = 0.08 ف = 0.053

حيث :

ص الناتج المحلي الإجمالي الكويتي خلال الفترة 2006 -2019

س القيمة المضافة فى الناتج المحلي من قطاع النفط خلال الفترة 2006 – 2019

هـ متغير الزمن ويأخذ القيم 1 ، 2، 3، 4، 5 .. 14

حيث تبين وجود علاقة غير معنوية حيث تزيد بمعدل سنوي قدره 0.42 مليون د.ك وأن القيمة المضافة من النفط تؤثر على الناتج المحلي بنحو 1.11% خلال فترة الدراسة.

وبإدخال عنصر الزمن تأخذ العلاقة الشكل التالي:

ص$_{هـ}$= 32.162 + 0.034 س$_{1هـ}$ + 0.634 س$_{1هـ}$

(8.176)* (0.230) (2.719)* 000 (5)

ر = 0.64 ر^2 = 0.30 ف = 3.74*

ويأخذ عامل الزمن الاعتبار تصبح العلاقة على النحو السابق معادلة رقم (5) وهو أن الزمن له تأثير معنوي على زيادة القيمة المضافة من النفط في قيمة الناتج المحلي بمعدل سنوي معنوي يبلغ نحو 0.634 مليون د.ك وأصبح تأثير الزمن على القيمة المضافة للناتج المحلي أكبر من تأثير قطاع النفط على الناتج المحلي (0.034مليون د.ك) وهى بمعدل غير معنوي.

بعدما كانت تلك القيمة نحو 0.34 مليون د.ك في العلاقة (4) السابقة وأن نسبة التأثير على القيمة المضافة للناتج المحلي ارتفعت إلى نحو 1.7% بعد أن كانت 1.1%.

وبدراسة العلاقة بين القيمة المضافة من القطاعات غير النفطية والناتج المحلي الكويتي خلال فترة الدراسة 2006 – 2019 تبين أنها تأخذ شكل العلاقة التالية:

ص$_{هـ}$= 22.522 + 0.806 س$_{هـ}$

(6) 000 *(3.119) *(4.554)

ر = 0.67 ر^{2} = 0.40 ف = 9.72**

حيث :

ص القيمة المضافة من القطاعات غير النفطية

س القيمة الناتج المحلي الكويتي

هـ متغير الزمن ويأخذ القيم 1 ، 2، ... 14

حيث تبين وجود علاقة قوية بين القيمة المضافة لتلك القطاعات والناتج المحلي الكويتي تبين أن زيادة القيمة المضافة من القطاعات غير النفطية بلغ 0.806 مليون د.ك تؤدى إلى زيادة الناتج المحلي بمليون د.ك وهى تعادل 2.13% من متوسط الناتج المحلي وهى ضعف تأثير قطاع النفط.

وبإدخال الزمن تأخذ العلاقة الشكل التالي:

ص$_{هـ}$= 20.564 +0.965س$_{1هـ}$ – 0.137 س$_{2هـ}$

(7) 000 (0.166 -) (0.972) (1.597)

ر = 0.67 ر^{2} = 0.35 ف = 4.48*

وتوضح المعادلة رقم (7) أن عامل الزمن يؤدى إلى تناقص الناتج سنوياً بمعدل نحو 0.137 مليون د.ك حيث أن الزمن يؤثر على القيمة المضافة للناتج المحلي معادلة (7) وهذا يتطلب العمل على زيادة قيمة مساهمة تلك القطاعات في القيمة المضافة حتى يمكن تنمية الناتج المحلى الإجمالي.

بعدما كانت العلاقة بين القيمة المضافة للقطاعات غير النفطية والناتج المحلي هو زيادة القيمة المضافة بمعدل سنوي معنوي 0.806 مليون د.ك المعادلة (6).

وبدراسة العلاقة بين كل من القيمة المضافة لقطاع النفط والقيمة المضافة للقطاعات غير النفطية مع القيمة المضافة للناتج المحلي خلال فترة الدراسة 2006 – 2019 تبين أن العلاقة تأخذ الشكل التالي:

$$\hat{ص}_{هـ} = 23.023 - 0.029 س_{1هـ} + 0.815 س_{2هـ}$$

(8) 000 (2.984)* (0.201 -) (4.020)*

ر = 0.67 $ر^{-2}$ = 0.35 ف = 4.495**

حيث :

$\hat{ص}$ الناتج المحلي

$س_1$ القيمة المضافة من قطاع النفط

$س_2$ القيمة المضافة من القطاعات غير النفطية

هـ الزمن ويأخذ القيم 1 ، 2، ... 14

حيث اتضح العلاقة المعنوية بين الناتج المحلي والقيمة المضافة من قطاع النفط والقطاعات غير النفطية وأن قطاع النفط تأثيره غير معنوي ويؤدى إلى تناقص في القيمة المضافة سنوياً بمعدل نحو 0.029 مليون د.ك، بينما تؤدى القطاعات غير النفطية إلى زيادة الناتج المحلي سنوياً وبمعدل معنوي بلغ نحو 0.815 مليون دينار معادلة (8).

وبإدخال عنصر الزمن مع القيمة المضافة من قطاع النفط والقطاعات غير النفطية تبين أن العلاقة تأخذ الشكل التالي للعلاقة (9).

$$\hat{ص}_{هـ} = 19.143 - 0.056 س_{1هـ} + 1.177 س_{2هـ} - 0.305 س_{3هـ}$$

(9) 000 (303 –) (0.959) (0.322 –) (1.354)

ر = 0.67 $ر^{-2}$ = 0.29 ف = 2.780*

حيث يتضح معنوية العلاقة السابقة وأن تأثير كلا من قطاع النفط والزمن على القيمة

المضافة علاقة عكسية حيث يؤدى كل منهم نقص في القيمة المضافة بنحو 0.056 مليون د.ك من قطاع النفط، 0.305 مليون د.ك من أثر الزمن على القيمة المضافة للناتج المحلي بينما القيمة المضافة للقطاعات غير النفطية تؤدى إلى زيادة القيمة المضافة للناتج المحلي بمعدل 1.177 مليون د.ك خلال تلك الفترة معادلة (9).

وتلك العلاقات السابقة من (1- 9) توضح قيمة مساهمة النفط، والقطاعات الأخرى غير النفطية في قيمة الناتج المحلي المضافة والتى تبين أن مساهمة قطاع النفط تتراجع القيمة المضافة له في الناتج المحلي وبإدخال الزمن يزداد هذا التراجع، بينما تزيد القيمة المضافة للقطاعات غير النفطية مما يتطلب معه عدم الاعتماد الكامل على قطاع النفط وزيادة الاعتماد على قطاعات أخرى لزيادة القيمة المضافة في الناتج المحلي، وهو ما يتطلب معه ضمان استمرار عمليات التنمية والنمو بالمعدلات التى يمكن تخطيها وهو ما يتطلب تنوع الاقتصاد الكويتي والاعتماد على قطاعات أخرى تساهم في زيادة القيمة المضافة وللإسراع بعمليات التنمية وتحديث الاقتصاد الكويتي.

توزيع الناتج المحلي على القطاعات غير النفطية:

يوضح الجدول رقم (2) تطور الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الثابتة فى الفترة 2016 – 2019 حيث يوضح الجدول ما يلي:

(1) يتصدر قطاع خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية القطاعات غير النفطية وبمتوسط سنوي قدرة 8102.2 مليون د. ك وبنسبة 34.8% خلال فترة الدراسة.

(2) يأتي قطاع الوساطة المالية بنحو 319.3 مليون د. ك وبنسبة 13.7% خلال تلك الفترة من القيمة المضافة للقطاعات غير النفطية.

(3) ثم قطاع الأنشطة العقارية كمتوسط سنوي بنحو 2936 مليون د. ك تمثل نحو 12.6% من القيمة المضافة خلال تلك الفترة.

جدول رقم (2): الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الثابتة حسب النشاط الاقتصادي

البيان	2016	2017	2018	2019	المتوسط	%
الزراعة وصيد البحر	168.8	179.3	178.6	167.7	137.6	0.6
الصناعات التحويلية	2694.1	2881.1	2718.9	2668.0	2740.6	11.8
الكهرباء والغاو والمياه	1295.4	1392.8	1337.2	1352.3	1344.4	5.7
التشييد والبناء	659.8	822.9	838.9	780.5	775.6	3.3
تجارة الجملة والتجزئة	1341.6	1367.9	1378.4	1358.7	1361.7	5.8
المطاعم والفنادق	329.3	298.2	317.3	331.0	319.0	1.4
النقل والتخزين والاتصالات	2943.3	2260.3	2399.4	2266.2	2392.3	10.3
الوساطة المالية والتأمين	3097.5	3226.3	3230.9	3218.6	3193.3	13.7
الأنشطة العقارية والايجارية والتجارية	2751.4	2869.7	3001.2	3123.2	2936.4	12.6
خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية	7796.4	7982.8	8185.6	8444.1	81002.2	34.8
المجموع الجزئي	**22777.6**	**23181.3**	**23586.4**	**23710.3**	**23313.9**	**100**
خدمات الوساطة المالية المقاسة بطريقة غير مباشرة	1902.2 -	**2019.2 -**	2026.9 -	2028.3 -	1994.2 -	-
الضرائب ناقص الاعانات (صافى الضرائب)	3321.7 -	3486.0 -	3550.3 -	3140.5 -	3374.6 -	-
إجمالي القطاعات غير النفطية	17553.7	17776.1	18009.2	18541.5	17970.1	-
معدل التغير (%)	**4.1**	**1.3**	**1.3**	**3.0**	-	-

المصدر: جمع وحسب من: الكويت، الإدارة المركزية للإحصاء، سجلات الإدارة.

(4) الصناعات التحويلية من القطاعات غير النفطية بمتوسط سنوي 2740.6 مليون د. ك وبنسبة 11.8%.

(5) قطاع النقل والتخزين والاتصالات تساهم بنحو 2392.3 مليون د. ك سنوياً تمثل 10.3% من التخزين

(6) المتوسط السنوي للقطاعات غير النفطية خلال تلك الفترة بلغ نحو 23313.9 مليون د. ك.

ومن تلك الأرقام يتضح أن الناتج المحلي بالأسعار الثابتة من القطاعات غير النفطية يتحكم فيه قطاع خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية وبنسبة نحو 35% يليه قطاع الوساطة المالية 13.7%، ثم قطاع الأنشطة العقارية والايجارية بنسبة 12.6% ثم قطاع الصناعة التحويلية بنسبة 11.8% ثم قطاع النقل والتخزين بنسبة 10.3%.

ويتضح أن إجمالي تلك القطاعات فى الناتج المحلي تمثل نحو 83.2% كمتوسط لتلك الفترة، يمثل قطاع الصناعة التحويلية وهو القطاع الإنتاج فقط 11.8% أى أن نحو 71.4% من الناتج المحلي من قطاعات خدمية وأن قطاع الزراعة يمثل نحو 0.6%، والتشييد والبناء يمثل نحو 3.3%، تجارة الجملة والتجزئة 5.8%، المطاعم والفنادق 1.4%، الكهرباء والغاز والمياه 5.7%.

ويتضح أن قطاعات الخدمات تشكل الجانب الأكبر من الناتج المحلي مما يتطلب معه عند وضع خطط مستقبلية التركيز على جانب الخدمات للنهوض بتلك القطاعات بجانب قطاعات الصناعات التحويلية والكهرباء والغاز والمياه .

ثانياً : تحليل الأداء لخطط التنمية على هيكل الاقتصاد الكويتى:

مقدمة:

من خلال تبنى الدولة مجموعة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق أهدافها التنموية خلال تلك الفترة من عام 2010 – 2020 يمكن قياس أثر السياسات والقرارات على

أداء الاقتصاد الكويتي من خلال هيكل الناتج المحلي ومساهمة القطاع النفطي والقطاعات الأخرى وتطور هذا التغير الهيكلي خلال الخطط المنفذة.

أولاً: هيكل الناتج المحلي وتوزيعه على القطاعات المختلفة:

يوضح الجدول رقم (3) هيكل الناتج المحلي خلال السنوات من 2004 – 2013 وتوزيعه على القطاعات الاقتصادية حيث يتضح أن قيمة الناتج المحلى ارتفعت من نحو 59.4 مليون دولار عام 2004 إلى نحو 18.6.5 مليون دولار فى عام 2013 وبزيادة قدرها 127.1 مليون دولار وبنسبة زيادة 214%. يساهم قطاع النفط بنحو 26.6 مليون دولار فى عام 2004 وبنسبة 44.8% ارتفعت إلى نحو 117.1 مليون دولار فى عام 2013 وبنسبة 62.8%.

الجدول رقم (3): مساهمة النفط والصناعة التحويلية فى الناتج المحلي الإجمالي بالكويت 2004 - 2013

السنوات / البيان	الناتج المحلي الإجمالي (مليون$) بالأسعار الجارية	مساهمة النفط ومنتجاته (مليون$)	مساهمة الصناعة التحويلية (مليون$)	نسبة مساهمة النفط ومنتجاته فى الناتج المحلي الإجمالي %	نسبة مساهمة الصناعة التحويلية فى الناتج المحلي الإجمالي %
2004	59.439	26.618.6	4940	44.8	8.3
2005	80.799	42.004.1	5866	52.0	7.3
2006	101.548	56.917.9	5563	56.0	5.5
2007	114.608	60.132.5	6343	52.4	5.5
2008	147.538	87.709.5	6530	59.4	4.4
2009	105.992	52.342.2	5429	49.4	5.1
2010	119.904	64.484.7	6744	53.8	5.6
2011	160.927	97.793.0	8192	60.9	5.1
2012	183.253	115.085.9	9849	62.8	5.4
2013	186.528	117.142.4	10025	62.8	5.4

المصدر : إدارة المعلومات، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، سجلات الإحصاء.

حيث زادت مساهمة قطاع النفط بنحو 18.0% بينما مساهمة قطاع الصناعة التحويلية فى الناتج المحلي تراجعت من 8.3% إلى نحو 5.4% بنقص قدره 2.9% خلال تلك الفترة.

ثالثاً : تحليل أثر السياسات التنموية على جوانب الاقتصاد الكويتى:

يمكن من خلال تحليل أثر السياسات على جوانب الاقتصاد الكويتي المختلفة الوصول إلى أثر السياسات التنموية على هيكل وجوانب وعناصر الاقتصاد الكويتي الاقتصادية والاجتماعية خلال فترة الخطة الاقتصادية المنفذة من 2010 – 2015 للوقوف على نتائج عملية التنمية والسياسات وأثرها على الاقتصاد من خلال :

(1) سياسات التنمية الاقتصادية :

يتضح من الجدول رقم (4) أن القيمة المضافة خارج قطاع النفط يميل معظمها لقطاع الخدمات أكثر من أي قطاع آخر حتى الصناعة التحويلية تضاءلت نسبة مساهمتها أمام قطاع الخدمات الذى تجاوز متوسط مساهمته نحو أكثر من 80% خلال الفترة 2004 – 2013. وهذا يعنى أن الكويت تعتمد على الاستيراد لتغطية احتياجاتها الاستهلاكية المحلية، مما يزيد من أعباء الميزان التجاري فى ظل تقلبات أسعار النفط العالمية وأسعار الصرف، وقد يحدث ذلك وضعاً سالباً على مجمل الأوضاع الاقتصادية فى البلاد. ويؤكد أيضاً، الاعتماد الكبير للاقتصاد الكويتي على النفط فى توليد الناتج المحلي الإجمالي، وهيمنة القطاعات النفطية عن النشاط الاقتصادي حيث اتسمت تلك الفترة بارتفاع متواصل للأهمية النسبية للقيمة المضافة للقطاعات النفطية فى الناتج المحلي من نحو 44.8% فى عام 2004 إلى 62.8% عام 2013 فى الجدول السابق والشكل (1). وفى المقابل تراجع الأهمية النسبية الممثلة لمجموع القطاعات غير النفطية فى الناتج المحلي الإجمالي وكذلك الحال بالنسبة وكذلك الحال بالنسبة المساهمة النسبية للصادرات النفطية للصادرات النفطية التى كانت تشكل نحو 93.2% عام

الجدول رقم (4): التوزيع النسبي للقيمة المضافة في القطاع غير النفطي بتكلفة عوامل الانفتاح (%) من خلال السنوات (2004 – 2013)

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الصناعات التحويلية	14.2	14	11.4	10.6	9.9	9.2	11.1	11.9	13.2	13.2
الكهرباء والماء	2.9	2.6	2.5	1.9	2.1	2.5	2.9	3.3	2.9	2.9
البناء والتشييد	3.9	3.6	3.8	3.7	3.7	3.5	4.2	4.2	3.9	3.9
الخدمات	78.3	79.2	81.8	83.4	83.9	84.3	81.3	79.9	79.3	79.3
الزراعة	0.7	0.6	0.5	0.4	0.4	0.5	0.5	0.7	0.7	0.7
الاجمالي	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر : إدارة المعلومات الصناعية، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، سجلات الإحصاء.

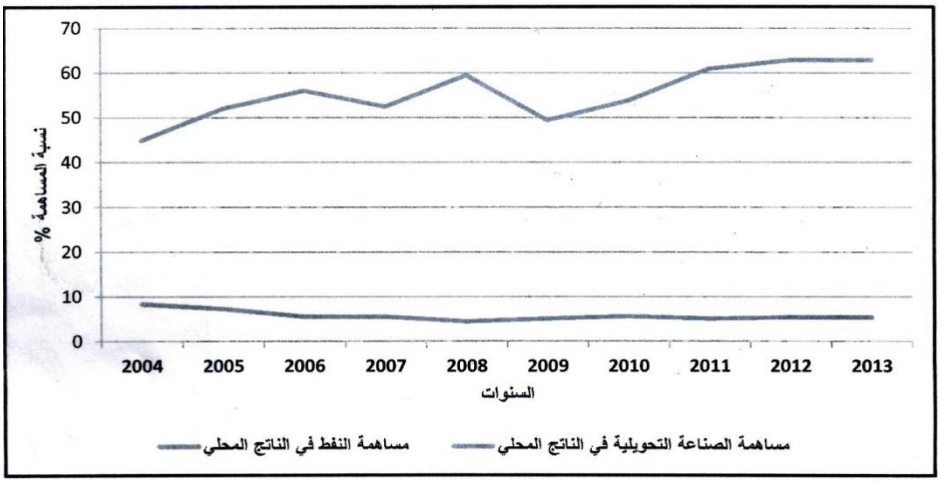

الشكل رقم (1): مساهمة النفط والصناعة فى الناتج المحلي الإجمالي من 2004 – 2013

2004 حتى وصلت إلى 95.4% عام 2013 ، وانخفاض المساهمة النسبية للصادرات الصناعية من 6.6% عام 2004 إلى عام 4.2% عام 2013. مثل الاعتماد الكبير على النفط فى تحريك النشاط الاقتصادي تحدياً كبيراً للاقتصاد الكويتي. كما أن الواقع المتمثل فى نمو قطاع الخدمات ومساهماته النسبية فى الناتج المحلي الإجمالي وضمور مساهمة قطاع الصناعات التحويلية يأتي مفارقاً للتوجه العام للاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية فى دول مجلس التعاون، وبذلك فقد اتسم الاقتصاد الكويتي بسمات الاقتصادات النفطية.

التركيب الهيكلي للصناعات التحويلية فى الكويت:

سعت الحكومة الكويتية لدعم القطاع الصناعي منذ وقت مبكر، انطلاقاً من سياسة تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني وإحلال بعض الواردات من المنتجات الغذائية ومواد البناء. وإيماناً منها بأهمية الصناعة فى التنمية الاقتصادية، نالت الصناعة فى الكويت دعم وتشجيع الحكومة المتمثل فى تجهيز وإعداد الأراضي بالبنية التحتية المطلوبة للنشاط الصناعي. كما تم توفير ودعم الخدمات الضرورية مثل الكهرباء والماء والغاز وإيجار

الأراضي بأسعار تشجيعية للمستثمرين، كما أنشأت الحكومة البك الصناعي الكويتي لتوفير الاستشارات الصناعية والقروض الميسرة لتمويل المصانع.

إلا أن ذلك كله لم يكن كافياً لنمو القطاع الصناعي بالشكل المطلوب. فقد شهد عدد المصانع تذبذباً واضحاً خلال العشر سنوات الماضية، بينما زاد حجم الاستثمارات وحجم الأيدي العاملة فى السنوات التالية لعام 2008.

ويتضح أن القطاعات الإنتاجية وهى الزراعة والصناعة التحويلية والكهرباء والغاز والمياه يمثلون نحو 16890.8 مليون د.ك للفترة المدروسة وبمتوسط سنوي 4222.7 مليون د.ك، وبنسبة مئوية 18.1% من قيمة القطاعات غير النفطية .

أما القطاعات غير النفطية الخدمية فتمثل نحو 81.9% ومستقبلاً وبما تمثله دولة الكويت بموقعها المتميز جغرافياً مستقبل واعد للخدمات التخزين والنقل والوساطة المالية والتأمين والأنشطة العقارية والمطاعم والفنادق وتجارة الجملة والتجزئة مكونات هامة للخطط الاقتصادية للتوسع فى تلك الأنشطة ولما سوف تحققه من عائدات للدخل القومي.

ويلاحظ أن قطاع الزراعة هو أدنى القطاعات سواء الإنتاجية أو الخدمية فى هيكل الاقتصاد الكويتي ويتطلب ذلك الاهتمام بزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة التحويلية والكهرباء والغاز والمياه وقطاعات النقل والتخزين والتركيز عليها من خلال توجيه الاستثمارات لتلك القطاعات لزيادة مساهمتها فى الناتج المحلي.

1- سياسات التنمية الاقتصادية :

تبنت الخطة الإنمائية متوسطة الآجل للسنوات 2011/2010م- 2013/ 2014 مجموعة من السياسات الاقتصادية، لعل أهمها : تعزيز فرص ومجالات النمو الاقتصادي الكلي المستدام، وتهدف هذه السياسة إلى تحقيق معدل لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يبلغ نحو 5.1% سنويا في المتوسط خلال فترة خطة التنمية 2010 /2011م - 2013 /2014م والتخفيف من سيطرة القطاع النفطي على الاقتصاد الوطني لتجنب تأثير تقلبات

أسعار النفط على النمو المستقر والمطرد، وإعطاء الأولوية للقطاعات غير النفطية وخاصة القطاعات ذات القدرات التنافسية المرتفعة لتكتسب مقومات النمو الذاتي بعيداً عن هيمنة القطاع النفطي بما يسهم في التحول التدريجي والاقتصاد الوطني من اقتصاد أحادي المورد إلى اقتصاد متعدد الموارد. وتستهدف تلك السياسة أن يبلغ معدل النمو للناتج المحلي الحقيقي غير النفطي نحو7.5% سنوياً في المتوسط خلال سنوات خطة التنمية 2010 / 2011م - 2013 /2014 وتحفيز وتشجيع نمو القطاع الخاص ليمارس دورا أكبر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتهدف هذه السياسة إلى أن ينمو الناتج الإجمالي للقطاع الخاص بمعدل حقيقي يبلغ 8.8% سنوياً مقابل2.7% للقطاع العام. وإحداث تغيرات ملموسة في هيكل الناتج التجاري ورفع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة معدل النمو الحقيقي المستهدف لهذا القطاع ليبلغ ٣% سنوياً وذلك مقارنة بنحو 0.8% في سنة الأساس.

وعند تحليل الوضع الراهن أن الاقتصاد الكويتي قد سجل أداء متميزاً خلال الفترة من 2000 إلى 2011، كما ورد في التقرير الوطني للتنمية البشرية لدولة الكويت ووفقاً للمعايير التقليدية للأداء على المستوى الكلي، حيث بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 3.7% مما يعني أن متوسط معدل نمو الدخل الحقيقي للفرد قد بلغ 1.3% فى السنة، كما بلغ متوسط معدل تضخم أسعار المستهلك نحو 5.2% سنوياً (مما يعني استقراراً نسبياً للاقتصاد)، وسجل رصيد المالية العامة لدى الحكومة فائضاً بلغ متوسطة السنوي 28.3% من الناتج المحلي الإجمالي، وسجل رصيد الحساب الجاري 37.2% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعني أن الاقتصاد الكويتي خلال تلك الفترة قد تمتع بقوة اقتصادية يعتد بها بحسب المعايير الدولية والمهنية المستخدمة في هذا الصدد. وعلى الرغم من كل ذلك فإن الاقتصاد الكويتي يعاني خللاً كبيراً فلم يشهد أي تحولات هيكلية يعتد بها منذ عام 2000، حيث يهيمن قطاع النفط والغاز على الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الكويتي، ويسهم بنحو 54% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق، كما تمثل إيرادات النفط والغاز نحو

83% من إجمالي الإيرادات التي قدرت بنحو 26.9 مليار د.ك لعام 2011 - 2012، وبنسبة بلغت 66.2% من الناتج المحلي الإجمالي، كما قدر إنتاج النفط للعام نفسه بنحو 2.9 مليون برميل يوما.

ومن ثم وفي ضوء هذه الهيمنة النفطية على هيكل الاقتصاد الكويتي نجد أن النشاط الاقتصادي في الكويت يعتمد - بصفة أساسية - على إجمالي الإنفاق الحكومي الذي قدر لعام 2011-2012م بنحو 17.4 مليار دينار كويتي، أي بنسبة 35.6% من الناتج المحلي الإجمالي، وتتمثل أهم بنود الإنفاق في دعم السلع والخدمات والمنافع الاجتماعية بنسبة 38.5% من إجمالي الإنفاق، و25.3% تعويضات للعاملين، و13.8% لشراء السلع والخدمات و 13.8% لاقتناء الأصول غير المالية.

وكما أن هناك خللا في تركيبة العائدات العامة، هناك أيضاً خلل في تركيبة إنفاقها، حيث أن جزءاً كبيراً من الإنفاق النفطي يتوجه إلى الإنفاقات الجارية والعسكرية، وهذا عكس ما هو مطبق في النرويج - وهي الدولة الأكثر تقدما من حيث التعامل مع إيرادات النفط - حيث تذهب أغلب عوائد النفط بشكل أساسي إلى الإنفاق الرأسمالي والصناديق السيادية، ويمكن إعطاء صورة أوضح لتطور الأوضاع الاقتصادية في الكويت من خلال الجداول 6-5:

كما تبنت الخطة متوسطة الآجل سياسة إحداث تغييرات ملموسة في معدلات نمو الإيرادات العامة وهيكلها وزيادة معدل النمو المتوقع للإيرادات غير النفطية لتصل إلى نحو 4.200 مليون دينار في نهاية فترة خطة التنمية 2011/2010م - 2014/2013 ورفع نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية إلى الإجمالي العام للإيرادات لتصل إلى نحو 30% في السنة الأخيرة من خطة التنمية 2011/2010م - 2014/2013 مقارنة بنسبة الإيرادات غير النفطية إلى الإجمالي العام للإيرادات تعادل 12% في سنة الأساس، وذلك من خلال تعزيز الإيرادات السيادية لدولة الكويت بوضع نظام ضريبي، وتعديل قانون رقم ٧٩ لسنة 1995م في شأن

الجدول رقم(5): تطورات الأوضاع الاقتصادية في الكويت وفقا لإحصاءات عام 2011م

الدخل العام في دولة الكويت				تركيبة الناتج المحلي بالأسعار الثابتة%				معدل نسبة النمو في الناتج المحلي بالأسعار الثابتة%			
إجمالي الدخل (مليار دولار	النمو السنوي في الدخل%	العوائد النفطية	القطاع الحكومي	القطاع المالي	النفط والغاز	الناتج المحلي	قطاعات أخري	القطاع الحكومي	القطاع المالي	النفط والغاز	العوائد غير النفطية
96.8	%36.9	%94	%31.0	%6.1	%0.7	%8.25	%23	%22	%12	%23	%6

المصدر : تقرير الخليج 2013م، الصادر عن مركز الخليج لسياسات التنمية .

الجدول (6): تطورات الأوضاع الاقتصادية في الكويت عام 2011

تركيبة الناتج المحلي بالأسعار الجارية (%)				معدل نسبة النمو في الناتج المحلي بالأسعار الجارية(%)				الإنفاق العام في الكويت				
الناتج المحلي	النفط والغاز	القطاع المالي	القطاع الحكومي	النفط والغاز	القطاع المالي	القطاع الحكومي	قطاعات أخري	مجموع الإنفاق العام (مليار دولار)	انفاق عسكري	انفاق رأس مالي	انفاق جاري	أخرى
65	6	14	15	13.8	47.0	7.5 -	12.6	%44.6	$14	%11	%35	%40

المصدر: تقرير الخليج 2013: الصادر من مركز الخليج لسياسات التنمية.

الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة، واستكمال اتفاقيات منع الازدواج الضريبي.

وفي ضوء هذه السياسة تعاني الموازنة العامة للدولة خللا كبيراً في ضوء التطورات التي لحقت بالمصروفات والإيرادات لأحدث البيانات المتوافرة مقارنة بسنة أساس الخطة 2010/2009، حيث يلاحظ من الجدول رقم (7) أن جملة المصروفات العامة قد زادت في موازنة السنة 2012/2011 بمعدل زيادة سنوي 22.0%مقارنة بسنة الأساس، وهذا المعدل المرتفع قد زاد على المستهدف في الخطة وهو 4.5% سنوياً، بينما يمثل الإنفاق الرأسمالي ما يعادل 10.50% من إجمالي الإنفاق (وهو أقل من نسبة الإنفاق في سنة الأساس 11.6%) مما لا يتوافق مع توجهات الخطة التي تهدف إلى زيادة الإنفاق الرأسمالي لتحقيق التنمية المبتغاة وتنويع هيكل الإنتاج وتوفير فرص العمل ، كما انخفضت نسبة الإنفاق الرأسمالي في عامي 2011/2010م و 2012/2011م بما يعادل 15% من الناتج المحلي الإجمالي عن المعدل المستهدف وهو 24%. وعلى الرغم من الزيادة المطردة في فائض الموازنة العامة وزيادة محفظة الاحتياطي العام للدولة فإن بعض الدراسات والأبحاث ذات الصلة تشير إلى عدم إمكانية استدامة ذلك الفائض، وذلك لأن الموازنة العامة الفعلية للدولة قد تواجه عجزاً حقيقياً فى الفترة 2021- 2029 مما يعرض مالية البلاد للخطر، وعليه فقد احتلت سياسات الإصلاح المالي أهمية قصوى في برامج الخطة وسياسة إعادة هيكلة موازنة الدولة - كترشيد الإنفاق وتعزيز الإيرادات غير النفطية حيث استهدفت الخطة تحقيق مستويات الإنفاق الاستثماري وضبط معدلات نمو الإنفاق الجاري، وعلى الرغم من ظروف الأزمة المالية ، فإن النمو في الإنفاق العام بمعدل 22.0% لا يمكن استمراره.

الجدول رقم (7): تطور الموازنة العامة لدولة الكويت (مليون دينار)

البيان	٢٠٠٩/٢٠١٠م	الأهمية النسبية (%)	٢٠١١/٢٠١٠م	الأهمية النسمة (%)	٢٠١١/٢٠١٢م	الأهمية النسبية (%)	معدل النمو (%)
إجمالي الإنفاق	11.249	100	16.221	100	17.006	100	22.90
الإيرادات اسية	16.584	93.8	19.947	92.8	28.569	94.5	30.20
الإيرادات غير التغطية	1.103	9.8	1.554	9.6	1.666	9.8	
إجمالي الإيرادات	17.687	100	21.501	100	30.235	100	30.70
العجز غير النفطي	10.146	-	14.667	-	15.340	-	

المصدر: وزارة المالية، ميزانية الوزارات والإيرادات الحكومية

* نسبة الإيرادات غير النفطية / إجمالي الانفاق

كما استهدفت الخطة رفع نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية إلى الإجمالي العام للإيرادات لتصل إلى نحو30% فى السنة الأخيرة من خطة التنمية، إلا أن النسبة المحققة لم تتجاوز 5.5 % مما يعني تراجع في تحقيق هدف الخطة، وهو ما يشكل تحدياً كبيراً أمام استدامة تمويل المصروفات الجارية عن طريق الإيرادات غير النفطية يمكن تحقيق ذلك عن طريق إصلاح هيكل المالية العامة بالعمل على تنمية الإيرادات غير النفطية (من حصيلة نشاط حقيقي وضرائب ورسوم على السلع والخدمات العامة) وزيادة نسبة مساهمتها في الإيرادات ونموها والحد من الإنفاق الجاري، وزيادة الإنفاق الاستثماري، وترشيد الإنفاق العام. وفي هذا الإطار ينبغي الدفع بتعزيز موارد بنود الإيرادات غير النفطية وربطها بتطور النشاط الاقتصادي، مع إعادة النظر في تسعير السلع والخدمات الذي تقدمها الحكومة، بالإضافة إلى العمل على تحصيل مستحقات الدولة لدى الغير، من أجل تحقيق أهداف الخطة المنشودة.

ويوجد مشكلة فى الكويت وهو استهلاكها جزء كبيرا من نفطها محلياً بدلاً من تصديره، حيت ارتفع معدل الاستهلاك اليومي للنفط في الكويت من 257 ألف برميل عام2000 إلى438 ألف برميل عام 2011، أي بنحو5% كما يستحوذ الاستهلاك المحلي للنفط على

نسبة كبيرة من الإنتاج المحلي له، إذ زادت نسبة الاستهلاك المحلي بنحو 15% مقابل الإنتاج، حيث قدرت الإحصاءات نصيب الفرد من استهلاك البنزين في الكويت بنحو 921 ميجا طن (مليون طن مكافئ للنفط) عام 2010، وبناء عليه تأتي الكويت في المرتبة الثالثة في الترتيب العالمي لأعلى دول العادم استهلاكاً للنفط، حيث تأتي أسعار المحروقات في الخليج بصفة عامة والكويت بصفة خاصة هي الأقل عالمياً، وهذا الدعم يكلف خزائن الدولة مبالغ طائلة، تصل إلى نحو 10% من إجمالي الناتج المحلي، وتقدر الإحصاءات حجم الدعم الذي تقدمه الكويت لدعم المحروقات والمشتقات النفطية بنحو 3.9 مليار دولار عام 2011.

وقد تبنت الخطة سياسة الحد من الخلل في العلاقة بين الاستهلاك الجاري والتكوين الرأسمالي من خلال زيادة قيمة مخصصات التكوين الرأسمالي الإجمالي ليصل إلى 9.275 مليون دينار خلال السنة الأخيرة من خطة التنمية 2011 -2014/2013 (24%) من الناتج القومي الإجمالي مقارنة بنحو 5705 مليون دينار في سنة الأساس 19% من الناتج القومي الإجمالي، وبمعدل نمو حقيقي 10.2% سنوياً وهو معدل يفوق معدل نمو الاستهلاك النهائي الحكومي والخاص السنوي والمقدر بنحو 4.6% خلال فترة الخطة.

ومن خلال تحليل الوضع الراهن يتضح أن سياسات الاستثمار أو عملية التكوين الرأسمالي تشكل أحد مظاهر الخلل الاقتصادي في دولة الكويت- جدول (8) على الرغم من زيادة الإنفاق الحكومي في سنوات ما بعد الآزمة المالية العالمية للتقليل من المخاطر المتعلقة بتلك الآزمة والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي ونموه، ويتضح ذلك بجلاء في الإنفاق الحكومي في القطاع غير النفطي، حيت زاد التكوين الرأسمالي في عامي 2010-2011 عن مستهدفات خطة التنمية لتلك الفترة بنسبة 3% تقريباً.

فإن ذلك لم ينعكس بشكل إيجابي على تكوين رأس المال الثابت في القطاع النفطي والخاص، حيت انخفض عن المستهدف 63% و46% علي التوالي لعامي 2010-2011 عن

الجدول رقم (8) : التكوين الرأسمالي الإجمالي خلال السنوات 2010-2011
(مليون دينار)

القطاع	المستهدف		الفعلي		
	متوسط قيمة الاستثمارات السنوية	متوسط قيمة الاستثمار في عامين	2010	2011	التكوين الرأسمالي 2010 - 2011
القطاع النفطي	١٤٩١	٢٩٨٢	١١٣١	750	١٨٨١
القطع العام غير النفطي	٢٤١٠	٤٨٢٠	٢٣٤٧	٢٦١١	٤٩٥٨
القطاع الخاص	٣٧٩٧	٧٥٩٤	٢٤٥١	١٦٥١	٤١٠٢
إجمالي	٧٦٩٨	١٥٣٩٦	٥٩٣٠	٥٠١٢	١٠٩٤١

المصدر: خطة التنمية للسنة الرابعة 2014/2013دولة الكويت، الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية.

مستهدفات خطة التنمية لتلك الفترة بنسبة 3% تقريباً، فإن ذلك لم ينعكس بشكل إيجابي على تكوين رأس المال الثابت في القطاع النفطي والخاص، حيث انخفض عن المستهدف 63% و46% علي التوالي.

التوصيات:

- من نتائج البحث يمكن التوصية باتباع دولة الكويت سياسات متنوعة للتنمية الإقتصادية لتشجيع الإنتاج المعتمد على الإبتكار، وقيام التخطيط بالتركيز على القطاعات التى لم يعد لها نشاط بالرجوع لأخذ دورها فى عجلة التنمية.

المراجع

المراجع العربية:

1- الإدارة المركزية للإحصاء (2019)، نظام متابعة مستهدفات الخطة الإنمائية 2016/2015 – 2020/2019، الكويت.
2- الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية (2014)، تقرير متابعة الخطة الإنمائية متوسطة الأجل /2016 – 2020/2019، الكويت.
3- الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية (2019)، المسارات والتوجهات الرئيسة للخطة الإنمائية متوسطة الأجل /2016 – 2020/2019، الكويت.
4- اللجنة الوطنية للتنافسية، اللجنة الوطنية للتنافسية، اعداد مختلفة (سنوات متعددة)، دولة الكويت.
5- الكويت المجلس الأعلى للتخطيط ، الامانة العامة، المجموعة الاحصائية من 2005 – 2009.

المراجع الأجنبية:

1- Isaksen, A. and M. Nilsson (2013): Combining Innovation Policy: Linking Scientific and Practical Knowledge in Innovation Systems. European Planning Studies, 21, 12, 1919-1936. Lorenz, E. and B.-Å. Lundvall (Eds) (2006): How Europe's Economies Learn: Coordinating Competing Models. Oxford University Press, Oxford.
2- Analytical Concept and Development Tool. -National Innovation Systems (2008 Lundvall,:B.-Å.) Industry & Innovation 14(1), 95-119.
3- A Precious –Marmore Mena Intelligence (2015): Dubai Government Summit 2015 Benchmarking Event for GCC Countries. Marmore Research, Kuwait.

THE STRUCTURE OF THE GDP OF THE KUWAIT ECONOMY

Fahd N. Sarie and I. Y. Ismail
Department of Agricultural Economics ,Faculty of Technology and Development, Zagazig University, Egypt

.

ABSTRACT

The structure of the gross domestic product of the Kuwaiti economy consists of about 59% of the oil sector during the study period 2006-2019, as the added value of the GDP increased from about 29.6 million Kuwaiti dinars in 1995 to about 39.4 million dinars, with an increase of about 7.8 million dinars. K, with an increase of 26.4% and an annual growth rate of 20%, and the rest of the non-oil sectors of the national economy contribute about 40% of the GDP, which makes the Kuwaiti economy vulnerable to instability and fluctuations. Therefore, planning focuses on sectors that no longer have an activity by returning to take their role in the wheel of development and increasing the contribution of non-oil sectors such as agriculture, manufacturing industries, the financial sector, trade, banking and health by a greater percentage than the current contribution and by overcoming the problems and challenges facing the project as well as directing investments and implementing projects

Conclusively, *in the non-oil sectors to increase its contribution to production and added value, accelerate performance, improve productivity and employment.*

Key words: Structure Of Gdp, Kuwait Economy